

## رسالة ملكية إلى المؤتمر الثامن والثلاثين للإتحاد الدولي للمحامين

وجه صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني، يوم 23 جمادى الأولى 1415هـ  
28 صوافق 29 أكتوبر 1994م رسالة سامية إلى المؤتمر الثامن  
والثلاثين للإتحاد الدولي للمحامين المنعقد بمراكش.  
وفيما يلي نص الرسالة الملكية السامية التي تلاها وزير العدل السيد  
محمد إدريس علمي المشيشي في بداية الجلسة الافتتاحية للمؤتمر التي  
حضرها رئيس الإتحاد الدولي للمحامين السيد هورو روبينا ساهارتانو  
ورئيس المؤتمر الأستاذ عبد الرحيم الجامعي ونيس جمعية هيئات  
المحامين بالمغرب.

السيد الرئيس

أصحاب السعادة

حضرات السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي الفخر والاعتزاز أن نستقبل اليوم أعضاء الاتحاد الدولي  
للمحامين الذين اختاروا المملكة المغربية لعقد مؤتمهم الثامن والثلاثين معبرين  
بذلك عن تقديرهم لأرض اللقاء هذه وثقتهم في مسارها.  
وكم يسعدنا أن نرحب برجال القانون الإجلال المنتمين إلى أقدم جمعية دولية  
لنقابات المحامين تتميز بشموليتها مع احترامها للخصوصيات القانونية والثقافية  
لكل الأقطار.

ونحن نعبر، باعتبارنا رجل قانون.. عن كامل اهتمامنا لهذا اللقاء الذي يضم  
نخبة من كبار الفقهاء يجمعهم هاجس الدفاع عن سيادة القانون في عالم متغير  
رغم ما يباعد بينهم من حدود تحدهم الرغبة في أن يتناولوا بالدرس والتحليل  
مواضيع هامة وأنية.. كقابلية القانون الروماني والفقہ الإسلامي والقانون العرفي  
الأنجلوساكسوني للتكيف مع متطلبات الحياة العصرية وتحسين طرق البحث عن  
الأدلة باستعمال التقنيات الحديثة والدراسة المقارنة لبنيات تنظيم وتسيير نقابات  
المحامين.

ولنا اليقين أن أشغالكم ستشمل لا محالة في هذا اللقاء دراسة ظاهرة عالمية حديثة تتجلى في تضخم عدد القضايا والمنازعات من جراء اللجوء المطرد إلى المحاكم كما ستشمل بحث السبل الكفيلة للتحكم في هذه الظاهرة. ولا ريب أن المحاور المطروحة للتأمل ستجعل من مؤتمركم مناسبة متميزة لفتح نقاش خصب حول ترسيخ العدالة واستمرارها مع تحديث وسائلها فضلا عن تطوير دور المحامي ومساهمته الفعالة في خدمة العدالة داخل محيط يتجاذبه التشبيث الأساسي بالمشروعية والنزوع التلقائي إلى الفعالية.

السيد الرئيس

أصحاب السعادة

حضرات السيدات والسادة

لقد استطاعت المملكة المغربية في تشبثها بنظامها الدستوري وبالديموقراطية والمشروعية أن توفق بفضل ما تتحلى به من اعتدال وتسامح بين واجب احترام التقاليد وضرورة الانفتاح على العصر.

كما تمكنت باعتبارها أمة وسطا من أن تحافظ على المكانة المتميزة التي حباها الله بها والمستمدة من الجغرافية والتاريخ لتقوم بدورها داخل المنتظم الدولي كأداة وصل ووثام بين الشرق والغرب بين أوروبا وإفريقيا، بين الشمال والجنوب.

ولهذا فإن المملكة المغربية تتمسك بالمبادئ والمثل العليا التي يدعو لها الاتحادكم بسعيه في الدفاع عن المصالح المشروعة لمهنة نبيلة لا تعرف الحدود. والحرص على تنمية التعاون والتضامن بين أعضائه إسهاما في إبراز نظام قانوني دولي جديد يقوم على مبدأ توفير العدالة بسيادة القانون من أجل تحقيق السلام بين الأمم.

وحري بنا ونحن نشير موضوع هذا النظام العالمي الجديد أن نذكر بأن مدينة مراكش التي تأوي اجتماعكم شهدت قبل ستة أشهر حدثا هاما على مستوى العلاقات الاقتصادية الدولية تمثل في توقيع العقد النهائي لـ (الكات) الذي وفر للعلاقات التجارية بين الدول إطارا قانونيا مناسبا كانت في حاجة ماسة إليه مرسخا بذلك وبصورة دائمة دولة القانون في هذه العلاقات.

السيد الرئيس  
أصحاب السعادة  
حضرات السيدات والسادة

إن انكباب صفوة من رجال القانون خلال مؤتمرهم على التفكير المعق في هذه المواضيع سيثري ولا ريب الفكر القانوني المعاصر ويسهم في تطوير القانون الوضعي في عالم يعرف تطورات هامة على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي. ونحن مقتنعون بأن تفكيركم هذا سيأتي لا محالة باقتراح حلول مناسبة للمشاكل المتمثلة في ضرورة توفير أكثر ما يمكن من الضمانات لصيانة حقوق المتقاضين أيا كانوا وحيثما وجدوا، وكذا حقوق من يتقصد مهام تمثيلهم وموازرتهم والدفاع عنهم. ولن يتأتى بلوغ هذه الأهداف التي تحظى بالأولوية إلا عبر تعزيز دولة القانون التي تركز دعائمها على نظام قضائي فعال ومستقل توازره هيئة محاماة حرة ومسؤولة.

ويطيب لنا أن نذكر بهذه المناسبة بالدور الفعال الذي قامت به هيئة المحامين المغاربة تلك المدرسة العتيقة في الأخلاق الوطنية التي ساهمت في تحرير البلاد والدفاع عن القضايا الوطنية بقدر ما ساهمت منذ فجر الاستقلال في إقامة وتسيير المؤسسات السياسية والإدارية والقضائية التي كانت تحتاج إليها البلاد. وسنظل معتمدين على هيئة المحامين المغاربة لكي تواصل مساهماتها البناءة والمثمرة لتدعيم هذه المؤسسات والدفاع عنها.

السيد الرئيس  
أصحاب السعادة  
حضرات السيدات والسادة

إن أملنا لو طيد ونحن على أبواب القرن الواحد والعشرين في أن نشهد ميلاد ميثاق أخلاق عالمي جديد طالما طمحنا إليه جميعا بالرغم عما يباعد بيننا من حدود، ميثاق يحمي الإنسان ويدافع عن شرفه وكرامته ويضمن حقوقه وحياته في نطاق احترام القيم التي تظل عماد كل أمة. ويسعدنا ونحن نجدد ترحابنا بكم أن ندعو لمؤتمركم الثامن والثلاثين بكامل التوفيق والنجاح. كما نشمئى أن يكون مقامكم بين ظهرانينا مقاما مشمرا وسعيدا. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.